https://doi.org/10.61353/ma.0150339

الشراكات الأمنية

كمدخل استراتيجي عراقي لمواجهة تطورات بيئة الشرق الأوسط

م.د. آمنة علي سعيد

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

dr.amena@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2023/11/1 تاريخ ارجاع البحث 2023/11/16 تاريخ قبول البحث 2023/12/5

تبحث هذه الدراسة في الشراكات الأمنية التي تمَّ الاتفاق عليها بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، كمدخل استراتيجي عراقي لمواجهة تطورات بيئة الشرق الأوسط الإقليمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتسعى الدراسة أيضاً لإيضاح دور الحكومات العراقية في تطوير مثل هكذا شراكات، كذلك مفهوم الشراكة وتمييزه عن المصطلحات الأخرى مثل الاتفاقية أو المعاهدة ...الخ.

كما تبحث الدراسة في تطورات بيئة الشرق الأوسط الإقليمية بالنسبة للعراق وبعض الدول المحيطة به، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

This study examines the religious that were agreed upon between Iraq and the United States of America.

Muhammad Khal is an Iraqi strategist. Confronting the developments of the regional Middle East environment, especially in the Middle East region. The study also sought to clarify the role of Iraqi governments in developing partnerships, as well as the concept of partnership and its distinction in other terms such as agreement or treaty…. Etc. The study also examines the developments of the Middle Blue regional environment in relation to AL-Arat and some of the countries surrounding it, and at the regional and international levels.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأمنية، الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الامريكية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150339

المقدمة

يحتلُّ الشرق الأوسط من الاهتمام العالمي مكانة تفوق كل الاهتمامات، إذْ تمركزت القوى العالمية جميعها في أرضه وفوق اقليمه وفي أيدي قادته، فقد تغير أسلوب السياسة وتطور التفكير الاستراتيجي وكان هذا التطور في أسلوب السياسة والتفكير زاد من الاهتمام العالمي بالشرق الأوسط وقد أصبحت السياسة كما أصبحت الاستراتيجية من السعة والشمول بحيث جعلتا من العالم وحدة كبرى تتناولها تياراتهما واهدافهما وأصبحت الأقاليم والوحدات السياسية التي احتفظت بعزلتها في الماضي ، تتأثر بالتيار العام للسياسة العالمية وأصبحت سياسة الدولة ترسم على صدى هذا الاتجاه وأهدافه وهو أسلوب الشراكات ومن هذا المنطلق فإن أهمية الدراسة تكمن في خضم التحولات والمستجدات التي شهدتها الساحة العالمية في خلال العشرية الماضية بدأ بالصراع والتضارب حول المصالح لكنه تلاشى تدريجياً لتحل محله علاقات دولية أكثر تنظيماً واستقراراً تكرس مفهوم التعاون والشراكة ، فقد تبلورت هذه الاستراتيجية أكثر في القرن الحالي وفي عدة مجالات ، فجاء اهتمام البلدان النامية ومنها العراق بإقامة اتفاقيات شراكة على مختلف الصُعد مع دول ذات وزن على الساحة العالمية وبالتحديد الشراكة الأمنية.

إشكالية الدراسة:

فقد جاءت على صيغة تساؤلات ، كيف ساهمت الشراكة في السياسة الخارجية العراقية في مواجهة تطورات بيئة الشرق الأوسط؟ وما هي الشراكة الأنفع التي اعتمدتها السياسة الخارجية العراقية كمدخل استراتيجي في علاقتها مع الشرق الأوسط؟

فرضية الدراسة:

إنَّ استراتيجية الشراكات في الشرق الأوسط لها أبعاد وأشكال مختلفة ومؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تهدف إلى إعادة صياغة علاقاتها مع الدول الإقليمية من جهة ومن جهة أخرى ترمي إلى تحقيق شراكة استراتيجية أمنية من أجل مواجهة تطورات بيئة الشرق الأوسط.

منهجية الدراسة:

تم استخدام أكثر من منهج بحسب ما تقتضيه الضرورة العلمية منها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

هيكلية الدراسة:

تمَّ تقسيم البحث إلى ثلاثةِ محاور رئيسية هي:

المحور الأول: كان يدرس عن مفهوم الشراكات لغةً واصطلاحاً.

المحور الثاني: يتحدث عن تطورات بيئة الشرق الأوسط.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150339

إما المحور الثالث: فقد تمّ فيه توضيح الشراكة الأمنية التي استخدمت كمدخل استراتيجي عراقي لمواجهة تطورات بيئة الشرق الأوسط بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

المحور الأول: مفهوم الشراكات

مفهوم الشراكة في اللغة مأخوذة من الفعل شَرَكَ يُقال شاركتُ فلاناً أي صرت شريكه[1]، ومنه قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام طالباً من الله إشراك أخيه هارون في النبوة وتبليغ الرسالة (وأشركه في أمري) [2].

إما في الاصطلاح، يعدُّ مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم والمدلولات المتعددة، ويُعد بعد الترجمة للمصطلح الإنكليزي (Partnership Public Private) وهنا عرفها قاموس New Webster بأنها (رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم).

وعرفها Kolzow بأنَّها (التزام مشترك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة يتم تحديدها عن طريق قيادات القطاعين) [3].

وعرفها المجلس القومي للشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها (اتفاق تعاقدي بين جهة حكومية (اتحادية، ولائية ، محلية) وكياناً تابعاً للقطاع الخاص، يتم من خلال هذا الاتفاق المشاركة بالأصول والخبرات لكل قطاع في تقديم الخدمة وتسهيلها لاستخدام الجمهور العام بالإضافة إلى المشاركة في الموارد وتقاسم المخاطر والعوائد المتأتية عند تقديم الخدمة أو المرفق).

أما الأمم المتحدة فقد عرفتها بأنها (التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معاً وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين[4].

وهناك تعريفات كثيرة مطروحة عن الشراكة؛ لكن من الملاحظ أنَّ أغلب التّعريفات ترتكز على بعض الافتراضات الضمنية، كأنَّ تتطلب الشراكة تغيرات جوهرية في الأدوار والمواقف بين القطاعين تجاه بعضهما البعض حيث لم تعد العلاقة بينهما علاقة عميل بمتعهد وإنما يتم تقاسم الأدوار بحيث تُناط بالقطاع العام الوظائف المتعلقة بالإشراف والرقابة والتنظيم ويتحمل القطاع الخاص مسؤوليات ومخاطر التنفيذ والتشغيل وتحريك الموارد ، هذا التغير في الأدوار يتطلب التحول في طبيعة العلاقات بنقل بعض إمكانات وقدرات القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما تفترض هذه التعريفات أن هناك مجهود تعاوني مستمر من اجل تحقيق هدف مشترك ، فالشراكة تتضمن تحالف بين قطاعين يتجاوز العلاقة التعاقدية التقليدية وهذا التحالف والترابط يظهر أفضل ما لدى الشركاء من كفاءة واقتدار للوصول إلى أفضل انجاز للهدف المشترك واذا كان الهدف متوسط أو طويل الأجل فإن التحالف سيستمر لفترة طويلة من الزمن ومن متطلبات الشراكة أيضاً وجود تصور مجتمعي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

مشترك وواقعي للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف للمجتمع وفهم مشترك لإمكانيات المنطقة المراد تنميتها ، والاستمرارية في السياسات المتعلقة بالشراكة بما فيها القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة وتقليل عدم التأكد من محيط الأعمال لتشجيع الأفراد الذين يخاطرون اقتصادياً على الانخراط في الشراكات[5].

والهدف من الشراكة هو تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة بحيث تقوم بالتركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية ووضع الأولويات لأهدافها ومشروعاتها فضلاً عن مراقبة هذه المشروعات ، ولقيام شراكة ناجحة يجب وجود تصرف مجتمعي مشترك وواقعي للشراكة وكذلك توفر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة تشجع القيادة ومشاركة المواطنين في الشراكة ذات الاهتمام التنموي والأمني على وجه الخصوص.

وبهذا تكون الشراكة منهج ووسيلة حاكمة وفعالة في إدارة المجتمع وموارده تهدف إلى تحقيق أهدافه التنموية والأمنية وذلك بالتنسيق بين جميع الأطراف ذي العلاقة بالشراكة أي المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛ لأنَّ الشراكة ستؤدي إلى اتخاذ قرارات لها من الانعكاسات ما سيؤثر على الدولة بعينها[6].

وللشراكة أشكال وأنواع مختلفة منها الاقتصادية والأمنية والإقليمية والاستراتيجية... الخ ، لكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو الشراكة الإقليمية في الجانب الأمني.

فالشراكات الإقليمية: تعني شراكات تخدم جهات في المنطقة أو الإقليم وتعني السماح بالإشراك، فالإقليم وحدة إدارية داخل دولة ما وإقليمي منسوب إلى الإقليم ، ومثال شؤون إقليمية ، حكومة إقليمية، مجلس إقليمي..... الخ.

المحور الثاني: تطورات بيئة الشرق الأوسط

تتمثل هذه التطورات بظهور أقطاب شرق أوسطية وتراجع الأقطاب العربية ويظهر ذلك جلياً في بزوغ القطب الإيراني والتي أصبحت قضية امتلاكه للسلاح النووي هاجساً للغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، كما بزغ الإسلام الجديد في تركيا بقيادة (أوردوغان) الذي يمثل خصوصية ما في ظل المعادلات الإقليمية والدولية ويسعى لأن تكون لتركيا استقلالية باعتبارها قطباً إقليمياً يجب عدم الاستهانة به وتتمثل هذه التطورات بـ:

أولاً: التطورات الدولية:

فقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلاً داخل الأوساط السياسية الأكاديمية الأمريكية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة الذي قد بدأ بالتشكل مع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم، ويتركز هذا الجدل حول جملة من التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة والتحولات والتغيرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة أخرى وتمحور

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150339

هذا الجدال حول هل ينزع النظام الدولي إلى التعددية القطبية أم يعود إلى الثنائية لكن بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أم سيصير إلى حالة من اللاقطبية تتساوى فيها نفوذ الدول الكبرى مع المؤسسات الدولية والدول الإقليمية ومع اختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولي الذي هو طور التشكل فأن هناك اتفاقاً على أن الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي فيتوقع أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادا أو أنها ستكون قوة عسكرية رائدة في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية[7].

ويرجع كثيرٌ من المحللين صعود الصين كقطب دولي وتحديه للمكانة والهيمنة الأمريكية إلى النمو الاقتصادي الصيني وتراجع نظيره الأمريكي في ضوء الأزمات المتعددة التي ستظل النظام المالي الأمريكي يعانيها خلال العقود القادمة ، فالصين تعمل حالياً على بناء أسطول بحري حديث من المدمرات والغواصات ، فضلاً عن إعادة صياغة العقيدة العسكرية لتفعيل قدراتها على التحرك في جنوب وشرق الصين بالإضافة إلى مد نفوذها في البحار والمحيطات[8].

رغم ذلك ستظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الفاعلة حالياً في النظام الدولي الذي لا يزال طور التشكل، إلا أن اختلال موازين القوى بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة سيضيق.

وفي سياق بحثنا عن العراق قد تعد العلاقات الاقتصادية العراقية مع الصين تهديداً للعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنَّ إدارة الرئيس بايدن مشغولة بقضايا أكثر تعقيداً من تطور مجالات العلاقة الصينية العراقية على المستوى الاقتصادي لاسيما أنَّ القوى الفاعلة في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي تصر على التعامل مع الصين كتهديد استراتيجي مستقبلي (وفق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الأخيرة) لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبزيادة العلاقات الصينية العراقية قد يؤدي إلى أن يواجه العراق مضايقات مالية أمريكية لارتباط العراق اقتصادياً مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن تشديد البنك الفدرالي الأمريكي القيود على الكيانات والأشخاص بحجة غسل الأموال أو دعم الإرهاب وقد تؤثر الولايات على الداخل العراقي لتعطيل المشاريع الصينية في العراق أو إثارة الداخل ضد الحكومة[9].

ثانياً: تطورات إقليمية:

تواجه السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2022 تحدي التعامل مع مستقبل الوجود الأمريكي العسكري في العراق، فتواجه احتمالات عديدة لمستقبل هذا الوجود العسكري منها احتمال زيادة كبيرة ويفترض هذا الاحتمال أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ستمارس ضغوطاً على الحكومة العراقية للقبول بزيادة عدد القوات الأمريكية الموجودة في العراق مستغلة حاجة العراق إلى الأسلحة الأمريكية وذريعة زيادة هذا الوجود يهدف إلى حماية العراق من الأخطار الإرهابية الخارجية من جهة ومن جهة أخرى احتمال أن يكون لهذه الزيادة تداعيات كبيرة على السياسة الداخلية والخارجية ، حيث أنَّ هذا الوجود يستخدم كوسيلة ضد دول الجوار مما

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

سيؤدي إلى توتر في علاقات العراق الإقليمية حيث أن وجود القواعد الأمريكية يعد هدفاً للدول المعادية إليها مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي يجعل من العراق ساحة لتصفية الحسابات وكذلك[10] يرى البعض أن الوجود الأمريكي الدبلوماسي بهذا الحجم الكبير يُعد مزعزعاً للاستقرار الداخلي وراعي لأي تظاهرات أو تحركات غير شرعية، أما انسحاب القوات الأمريكية فترى بعض الكتل السياسية أن انسحاب القوات الأمريكية لا يمكن الحديث عنه الآن وذلك لاعتبارات عديدة منها أنها غير مطمئنة أو مؤمنة بالشراكة الوطنية مع بعض أطراف العملية السياسية وكذلك فالجيش العراقي مازال إلى الآن يعتمد في بعض المفاصل الدفاعية على القوات الأمريكية والقوات الدولية[11].

أما اقليمياً فإنَّ الوجود العسكري الأمريكي يعد بمنزلة ملْ الفراغ الاستراتيجي في مناطق الخليج العربي والشرق الأوسط إذ أنَّ انسحابها الآن، وبمثل وضع الحكومة العراقية سيجعل العراق ساحة صراع بين القوة الدولية والإقليمية للسيطرة على العراق[12].

وعند الحديث عن التطورات الإقليمية فإن إيران دولة إقليمية تمتلك القدرة على التأثير في التغيرات الحالية في العراق لحماية مصالحها ولكن هذه القدرة سوف تتحول إلى قدرة إقليمية ببعد عالمي إذا ما نجح المشروع النووي الإيراني والتنافس هنا يسن قوة عالمية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وقوة إقليمية متمثلة بإيران وهو فارق له أهميته ، فالأدوات لدى الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية تمكنها من تجاوز التحديات التي تواجهها بمفردها في حين أن الأدوات لدى إيران تحتاج للتنسيق مع أطراف أخرى لمواجهة التحديات[13].

وتوصف طريقة تعامل الرئيس الأمريكي بايدن مع إيران بـ (المرنة) مقارنة مع سلفه ترامب والي تبنى سياسة (الضغط القصوى) مع إيران.

هذا الخلاف سيضع العراق بمنزلة ساحة حرب مما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للخطر وسيخلف خسائر اقتصادية قوية ، كما سيهدد كيان الدولة العراقي وسيادتها وسمعتها إقليمياً ودولياً.

وقد تتعرض العلاقات العراقية الإيرانية إلى اختبار صعب يتطلب من العراق إدارة العلاقات بصورة متوازنة عن طريق تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية لينتقل هذا التحالف من مرحلة ما هو مطلوب من العراق إلى مرحلة ما هو مطلوب من التحالف.

وتنامي ضغط إيران على العراق لتكون جزءاً من مشروع إيران؛ لإنشاء تحالف الشرق الأوسط لكسر حاجز العزلة الذي تعاني منه إيران بسبب عقوبتها الاقتصادية والضغط الاقتصادي على أطراف التحالف من لبنان مروراً بسوريا والعراق تحت طائلة العقوبات الأمريكية الأوربية والعزلة الدولية والخليجية من جديد[14].

لذا على العراق مواصلة سياسة النأي عن تشكيل المحاور والانضمام إليها، واعتماده السياسة الخارجية الوسطية، والبحث عن المصالح العراقية مع أطراف خارج أطراف الصراع في الشرق الأوسط.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150339

أما سوريا فقد تسعى جاهدة إلى حلِّ أزمتها عبر (الشراكة الروسية التركية) بعيداً عن إيران، وبذلك فإنَّ الانسحاب الروسي من سوريا نتيجة الضغوط العسكرية الاقتصادية لحربها مع أوكرانيا وعدم ملء الفراغ من إيران وتركيا، سيجعل سوريا مهددة للأمن القومي العراقي عن طريق تهريب الإرهابيين إلى العراق مما يؤدي إلى زيادة وتيرة العمليات الإرهابية في العراق وزيادة عمليات التهريب عبر الحدود[15] .

المحور الثالث: الشراكة الأمنية

تواجه السياسة الخارجية العراقية مجموعة من التحديات والفرص في مجال تعزيز الشراكات في قطاع الأمن والعدل في الشرق الأوسط ومن هذه الشراكات هي الشراكة الأمنية.

إنَّ قوة المهام المشتركة تقدم المزيد من القوة القتالية المباشرة، والمزيد من المساعدات الأمنية أكثر من أي مجموعة أخرى من الشركاء الدوليين ، فالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية المتحالف مع العراق ضد الإرهاب يلعب دوراً حاسماً في التدريب والعمليات في قوات الأمن العراقية ، حيث تعد الشراكة العراقية مع قوة المهام المشتركة قوية للغاية ومفيدة للطرفين، فضلاً عن أن معظم المعلومات الاستخبارية لمعارك العراق مأخوذة من قوة المهام المشتركة.

وهذه الشراكة تقدم صورة واضحة عن تطور المواقف على خط الجبهة فضلاً عن وجود مركز متبادل للمعلومات الاستخبارية الرباعي الذي يضم العراق وإيران وسوريا وروسيا[16] .

وبذلك يعد هذا التحالف شريكاً في المدى القريب لا غنى عنه وسيكون لديه المزيد من الخيارات لتقييم نقاط قوته وضعفه والعمل على كيف يمكن أن يتم دمج قوة شركاء التعاون الأمني لإعطاء العراق أفضل دعم ، حيث سيبادل الدول الشريكة المثالية المصالح المنية الحيوية وهذا يعني أن العراق سيكون أكبر المستفيدين من العمل مع الشركاء الذين يمكن أن يوفروا ليس فقط حزمة شاملة من الأسلحة وإنما الدعم في إصلاح قطاع الأمن والتركيز على بناء القدرة البشرية الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى تعزيز التغير الإيجابي والمستدام في الأصول الثقافية التشغيلية حيث يكون ممكناً وعملياً ينبغي على هذه الشراكة أن تدفع بعجلة إصلاح الفساد الأمني كجزء من الجهد الذي يتمثل بالهدف الأسمى وهو تعزيز الاكتفاء الذاتي والحوكمة الرشيدة والإشراف المدني على مسائل الأمن في الأمم الشريكة[17].

إنَّ الشراكات في قطاع الأمن بمثابة أسلوب شامل للتفكير في الجهود المبذولة من أجل تنظيم بناء القدرة الأمنية على شكل أهداف أوسع للسياسة الخارجية العراقية.

وبذلك فإنَّ مفهوم الشراكات في قطاع الأمن والعدل يقترن بإمكانية تطبيق واسعة على الصعيد الدولي ويضم نموذج الشراكة الأمنية المعززة مجمل خصائص مفهوم الشراكة في قطاع الأمن لإثبات أن العراق والبلد الشريك على حدٍ سواء لديهما أدوار يتوجب عليهما تأديتها ضمن فئات هي التخطيط والتصميم وتوفير

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150339

الموارد، ونشدد هنا على مصطلح الشراكة لإثبات أن العراق والبلد الشريك في إطار الشراكة الحقيقية يكون للطرفين أهداف مشتركة ومسؤولية ومصالح مشتركة في النتائج وتكون العملية تكرارية ومركزة[18].

وبالتالي يجب أنْ يكون للعراق مُقاربة منسقة للتخطيط في مجالات محددة تهم الطرفين قبل التقرب من الشريك فيما يتعلق بأنشطة محددة وهنا كأنما يصبح تكامل أمني رأسي وأفقي وفي هذا السياق من نموذج الشراكة الأمنية سيؤدي إلى تحليل احتياجات قطاع الأمن في الدول الشريكة[19].

وهنا تنظر الولايات المتحدة إلى القوات العراقية هي قوات على قدرة جيدة في شؤون مكافحة الإرهاب وسيكون هنا التحدي الكبير لدى الطرفين هو تحويل هذه القوة العسكرية العراقية إلى جيش يعمل مع الأميركيين في تحقيق أهداف الردع المدمج والآمن الإقليمي فالعراق لديه حدود طويلة مع إيران والحرس الثوري الإيراني لديه نفوذ كبير لدى المليشيات كما أن إيران تستعمل الأراضي والأجواء العراقية للعبور إلى سوريا والعراق يتعايش مع مبدأ الفيدرالية مع منطقة كردستان حيث لدى البيشمركة قيادتها واتصالاتها المنفصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تريد الإبقاء على نفوذها داخل الحدود العراقية بحجة مكافحة المعارضين الأكراد[20]. والعراق هنا ليس لديه التزامات ليقدمها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لكن ضبط العراق لمنظومة القيادة والسيطرة في قواته المسلحة سيفتح الباب واسعاً أمام الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك قادت وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الدفاع العراقية افتتاح حوار التعاون الأمني المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في العاصمة واشنطن عام 2023وأكدا مجدداً التزامهما بالتعاون الأمني ومصالحهما المشتركة بالاستقرار الإقليمي[21].

في حين، يعكس حوار التعاون الأمني المشترك الشراكة الاستراتيجية الثنائية الناضجة ويبني الأساس الذي أرسته المناقشات الثنائية السابقة بما في ذلك الحوار الاستراتيجي يسن الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في تموز عام 2021 ولجنة التنسيق العليا الأمريكية العراقية في شباط عام 2023 واستعرض الجانبان التحديات والفرص المشتركة للتعاون مع التركيز على الإنجازات الرائعة لحملة هزيمة داعش والجهود الجارية لمنع عودة التنظيم والتأكيد على التعاون المشترك مع القوات الأمنية العراقية بضمنها قوات البيشمركة وتعتزم الولايات المتحدة الأمريكية والعراق التشاور بشأن إجراء مستقبلي منفصل عن حوار التعاون الأمني المشترك ومتضمناً التحالف والشراكة لتحديد كيفية تحول المهمة العسكرية للتحالف وفقاً لجدول زمني وبناءا على العوامل التالية[22].

1- التهديد من داعش.
2- المتطلبات العملياتية والظرفية.
3- مستويات قدرات الأمن العراقية.

وتأتي أهمية تلك الشراكة على أساس مجموعة معطيات الداخل العراقي التي تزداد تأزماً وتعقيداً على المستويين السياسي والأمني وعلى مستوى السلوك الأمريكي من جهة أخرى وبذلك يكون العراق قد تحول إلى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150339

ساحة فعلية لتصفية الحسابات بين بعض الدول هذه المعطيات تقود إلى أن العراق بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن تواجدها يكون بشكل شراكة أمنية لدعم بناء قدرات العراق الأمنية والاستخباراتية.

وبالتالي سيكون مهم للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل أن تدرك أن جهودها المتعلقة بالتعاون الأمني تجري في إطار عمل جيوسياسي عالمي يشهد تغيرات مهمة بما فيهم القوى الناشئة استعداداً للتأكيد على مكانة أعلى في الشؤون السياسية والمنية الدولية ، كما أنَّ العراق يكون مستعداً لمواجهة أي تطورات جديدة في بيئة الشرق الأوسط[23].

الخاتمة:

إنَّ التطورات الإقليمية والمورث من الحكومات العراقية السابقة فقد فرضت مجموعة من القيود والتحديات على السياسة الخارجية العراقية تحديات يصعب حلها في مدة حكم حكومة واحدة؛ لصعوبة تلك التحديات المحلية والإقليمية والدولية، وفق خطوات مدروسة ووضع الخطط الاستراتيجية ، والعمل على اتجاهات عديدة ، وضرورة تطوير مسألة التعاون والشراكات الإقليمية والدولية في المجالات المتعددة وعدم اقتصاره على التعاون الأمني، بل الاقتصادي والثقافي وذلك لتشابك المصالح بين العراق والدول المجاورة وتفعيل دور الدبلوماسية وتأكيد الوسيطة والابتعاد عن سياسة المحاور في السياسة الخارجية العراقية.

المصادر والمراجع:

(1) لسان العرب، ابن منظور، مجلد 4 جـ24، ص248، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004.

(2) القرآن الكريم، سورة طه الآية 32.

(3) Kolzow, Daivd (1994), Public Partnership A new Concept of infrastructure, Development Economic commission, for Europe, New York, p.3.

(4) عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم، النماذج، التطبيقات) القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط2، 2007، ص3.

(5) المصدر السابق نفسه، ص3.

(6) آسيا بلعايش، انعكاسات الشراكة الاورجزائرية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2018-2019، ص97.

(7) Polackova, H, N, Budna and T Irwin 2005, Public- Private Partnerships, Fiscal Risks, and Fiscal Institutions in Eu word Bank working Paper. Washington D. C. the World Bank.

(8) مايكل ج ماكينزني، جنيفر د. ب وآخرون، نماذج الشراكة الجديدة في قطاع الأمن والعدل، تداعيات الثورة العربية، مؤسسة راند، 2014، ص99.

(9) عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الجزائر، 1989، ص70.

(10) علي عبد الرحيم، دور المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية في دعم إصلاحات الحكومة العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص16.

(11) وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قيادة القوة المدنية، المراجعة الرباعية الأولى للدبلوماسية والتنمية http://www.state.gov/documents/organization/153,pdf.

(12) المصدر نفسه، ص153.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

([13]) كاظم جواد، نحو استراتيجية واقعية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في العراق، بغداد، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016، ص150.

([14]) ديفيد كير كباتريك، بالنسبة للولايات المتحدة، الربيع العربي يثير مسألة القيم مقابل المصالح، نيويورك تايمز، 15 تشرين الثاني نوفمبر، 2013، ص8.

([15]) المصدر نفسه، ص9.

(16) هشام مصطفى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، 2016، ص19.

(17) شكري رجب، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة اقتصادية، دراسة تحليلية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية العدد الأول، 2011، ص488.

(18) شكري رجب، مصدر سبق ذكره ، ص488.

(19) World Economic Foram Financing For Development Initiative Building on the Monterrey consensus, The Growing Role of Public Private Partnerships prepared by the Fiscal Affairs Department United Nations High – Level Plenary Meeting on Financing for Developments, Geneva, September 2005, p.8.

(20) صافيناز محمد، الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة معضلات الانسحاب والشراكة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر-القاهرة، 2023/9/20، ص9.

(21) مايكل، الشراكة الاستراتيجية بين واشنطن وبغداد، غطاء سياسي لبقاء القوات الأمريكية في العراق، مؤسسة رائد، مارس، 2023، ص39.

(22) بيان مشترك حول الحوار والتعاون الأمني المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، موقع السفارة الأمريكية والقنصليات في العراق، 9 أغسطس، 2023.

(23) مايكل ج ماكينزني، نماذج الشراكة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص101.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0